

دور الإدارة البيئية في تحقيق تنمية صناعية مستدامة**دور الإدارة البيئية في تحقيق تنمية صناعية مستدامة****أ.د براق محمد المدرسة العليا للتجارة****أ. خلادي سومية جامعة الجزائر-3.****الملخص**

تعد الصناعة المحرك الأساسي للتنمية كونها تساهم في تحقيق الرخاء وتساعد في الرفع من مستويات المعيشة للعديد من شرائح المجتمع في مختلف دول العالم. ولكن في المقابل، كانت السبب في العديد من المشكلات البيئية كضوب الموارد الطبيعية والتلوث بمختلف أنواعه.

ومن هذا المنطلق، بات من الضروري إرساء تنمية صناعية مستدامة تقوم على تحسين الأداء البيئي للصناعات القائمة، وتعزز استحداث صناعات جديدة توفر السلع والخدمات البيئية، وتتسم بالكفاءة في استهلاك الموارد وتحرص على حماية البيئة الطبيعية والصحة البشرية، حيث تعتبر الإدارة البيئية الأداة المثلثة لتحقيق تنمية صناعية مستدامة لما تقدمه من حلول لبلوغ هذا الهدف.

Abstract

Industry is the key driver of development because it contributes to prosperity and helps to raise the living standards of many segments of society in different countries of the world. However, it was the cause of many environmental problems such as depletion of natural resources and pollution of various kinds.

It is therefore necessary to establish sustainable industrial development based on improving the environmental performance of existing industries, and the development of new industries that provide efficient environmental goods and services promotes the consumption of resources and seeks to protect the natural environment and human health.

Where environmental management is the best tool to achieve sustainable development for its solutions to achieve this goal.

المقدمة

تسعى جميع الدول إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو ومستوى من الرفاهية، والذي يتأتي بتحقيق تنمية في كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والتي نجحت بعض دول العالم دون البعض الآخر في الوصول إليها. ولكن، يجب عليها في الوقت نفسه أن تسعى لتحقيق الاستدامة في مختلف هذه الجوانب، وهذا ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تعتبر البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية.

تعتبر الصناعة من القطاعات الأساسية التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية، ولكن عند وضع السياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة في هذا القطاع لم يتم مراعاة معطى البيئة وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من المشكلات البيئية التي جعلت من هذه التنمية غير مستدامة.

وعليه، بات من الضروري إدخال البعد البيئي في عملية التنمية الصناعية، حيث تعتبر الإدارة البيئية أداة فعالة لتصحيح أوضاع الصناعة.

وسيتم من خلال هذا المقال الإجابة على الإشكالية الآتية : كيف يمكن للإدارة البيئية أن تساهم في تحقيق تنمية صناعية مستدامة؟

ويمكن تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين أساسيين كما يلي :

- الصناعة والتلوث البيئي؛

دور الإدارة البيئية في تحقيق تنمية صناعية مستدامة

- الإدارة البيئية نحو تنمية صناعية مستدامة.

المحور الأول : الصناعة والتلوث البيئي

لقد أدى التقدم الصناعي الذي أحرزه الإنسان إلى إحداث ضغط على كثير من الموارد الطبيعية وكذا تلوث البيئة براً وبحراً. وسيتم تناول على التوالي ماهية البيئة والتلوث الصناعي :

أولاً : ماهية البيئة

سيتم معالجة ماهية البيئة من خلال التعريف والعناصر المكونة لها وفي الأخير توضيح العلاقة بين الإنسان والبيئة على النحو الآتي :

1. تعريف البيئة

هناك عدة تعاريف للبيئة، حيث يعتبر تعريف مؤتمر البيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم سنة 1972 التعريف الأكثر شيوعاً واستعمالاً والذي يعرف البيئة على أنها "كل شيء يحيط بالإنسان".¹

كما جاء تعريف البيئة على أنها "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، وهي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته وهي مجموعة من الظروف والأحوال والمواد والأحياء التي يتفاعل معها الإنسان مؤثراً ومتأثراً".²

وقد تم تعريف البيئة أيضاً على أنها "تشمل العنصر الطبيعي بجوانبه الفيزيقية والبيولوجية والعنصر الصناعي وبنطاقهما ينبع الوسط الذي نعيش فيه على أي من صوره وأنماطه الخارجية والداخلية (اقتصادية، سياسية، طبيعية، مادية، نفسية، اجتماعية، ثقافية، تربوية) والتفاعل الناجح مع البيئة يساعد على فهم العلاقات المتباينة من قيم واتجاهات ومهارات وخبرات وفكرة وفلسفة يتكملا في إطارها نظام بيئي، ترابط عناصره بعضها البعض".³

وقد عرف المشرع الجزائري البيئة على أنها تكون "من الموارد الطبيعية اللاحية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية".⁴

ما سبق، يمكن تعريف البيئة على أنها كل ما يوجد على الأرض وفي باطنها من الموارد الطبيعية الحيوية واللاحية، بما في ذلك المناطق التاريخية والترااث الوطني، وكذا المناظر الطبيعية بالإضافة إلى كل ما استحدثه الإنسان من نظم اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية، إدارية وتكنولوجية، وبنطاق كل هذه العناصر تنتع البيئة التي يعيش فيها الإنسان مؤثراً ومتأثراً.

2. العناصر الأساسية المكونة للبيئة

من خلال التعريف السابقة، يمكن استنتاج أن البيئة تتكون من عناصر اثنين:⁵

2-1 العنصر الطبيعي

ويتمثل في مجموع العناصر الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها على الأرض، ويشمل هذا العنصر الماء والهواء والتراب والبحار والحيطان والنباتات والحيوانات وتفاعلاتها الكلية من دورات الرياح ودورة الحياة. كما تشمل الثروات الطبيعية المتتجدة كالزراعة والمصايد والغابات... إلخ، وغير المتتجدة كالمعادن والبتروlier.

2-2 العنصر الصناعي أو "المستحدث"

ويشمل العوامل الاجتماعية، حيث تبرز النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية التي وضعها الإنسان لينظم ويدير من خلالها نشاطه وعلاقته الاجتماعية بمجموعة العناصر التي يتكون منها الوسط الطبيعي. ويدخل ضمن هذا

دور الإدارة البيئية في تحقيق تمية صناعية مستدامة

العنصر الأدوات والوسائل التي ابتكرها الإنسان للسيطرة على الطبيعة، وكل ما أنشأه في الوسط الحيوي من مدن وطرق ومصانع ومطارات ومواصلات، أي كافة أنشطة الإنسان في البيئة.

ما سبق، يتضح أن البيئة مفهوم واسع يمكن إبرازه من خلال الشكل المولى:

الشكل رقم 1 : الجوانب المختلفة لمفهوم البيئة

البيئة الصناعية	البيئة الطبيعية	البيئة الاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> - استعمالات الأرضي المحيطة. - البنية التحتية والخدمات العامة. - مستوى تلوث الهواء - مستوى تلوث المياه؛ - مستوى الضوضاء 	<p>الأرض ، المسطحات المائية، الغطاء النباتي</p> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px; text-align: center;"> الجوانب المختلفة لمفهوم البيئة </div>	<p>الخدمات الاجتماعية العامة.</p> <p>مناطق العمل والتجارة</p> <p>الخصائص الاجتماعية للسكان</p>
البيئة الجمالية		
	<p>البيئة الاقتصادية</p> <ul style="list-style-type: none"> - العمل والبطالة. - مستوى الدخل. - الطبيعة الاقتصادية للمنطقة، أسعار السلع بشكل عام. 	<ul style="list-style-type: none"> - المناطق التاريخية والتراث الوطني. - الصفات المعمارية للمبني القائم. <p>المناظر الطبيعية الجميلة.</p>

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على : المملكة العربية السعودية، مراقبة البيئة والتلوث، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، تخصص كيميائي، 2011، ص ص : 17-18.

3. علاقة الإنسان بالبيئة

من خلال ما سبق، يتبين وجود علاقة تأثر وتأثير بين الإنسان وب بيئته، ولكن الإنسان كان المتسبب الرئيس في حدوث احتلال في توازن النظام البيئي، حيث تمثل أهم العوامل التي أدت إلى ذلك في الآتي :

- تدخل الإنسان في النظام البيئي بطريقة تخلو من الضوابط دون اعتبار لسلالس الغذاء أو التوازن الطبيعي، يؤدي إلى احتلال التوازن.
- إسراف الإنسان في استنزاف البيئة بقطع مساحات شاسعة من الغابات مثلاً مما يؤدي إلى تدمير المأوى لكثير من الحيوانات والكائنات فيؤدي وبالتالي إلى احتلال التوازن.
- إضافة مواد جديدة إلى النظام البيئي كالملوثات الكيميائية والمبيدات والغازات الصناعية السامة والأدخنة التي تضر بالنبات والحيوانات وتؤدي إلى احتلال التوازن.

والجدير بالذكر، أن قطاع الصناعة والإنتاج كان له التأثير البالغ في حدوث التلوث البيئي وزيادة معدلاته.

ثانياً : التلوث الصناعي

يمكن معالجة التلوث الصناعي من خلال التعريف وذكر أنواعه على النحو الآتي :

دور الإدارة البيئية في تحقيق تنمية صناعية مستدامة**1. تعريف التلوث البيئي**

لقد استقر تلوث البيئة على وجود ثلاثة عناصر وهي⁷:

- حدوث تغيير بالبيئة، وهو ما يعرف بتدحرج البيئة ومعناه التأثير على البيئة بما يقلل من قيمتها أو يغير من طبيعتها أو يستنزف مواردها الطبيعية.
- حدوث ذلك التغيير من قبل الإنسان، فالإنسان هو الذي قام بتدمير البيئة.
- إلحاق الضرر بالكائنات، فالضرر البيئي هو ما يلحق الناس والكائنات الأخرى من ضرر أو أذى نتيجة تغيير البيئة وفسادها، حيث إن أي اعتداء للإنسان على مكونات البيئة وعناصرها يتربّع عليه تلوث البيئة وإفسادها.
- ومنه، يمكن القول أن التلوث البيئي أعطيت له عدة تعريف غير، أن معظمها اتجه إلى تعريف التلوث على أنه "كل تغيير كمي أو نوعي في الصفات الكيماوية أو الفيزيائية أو الحيوية لعناصر البيئة وهي الماء، الهواء، التربة والفضاء، مما يعرض الحياة للخطر وبهدد سلامة الكائنات الحية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".⁸

2. أنواع التلوث الصناعي

تمثل أهم مواطن التلوث في ثلاثة أمور هي الهواء والماء والتربة، والتي سيتم التركيز على الصناعة كأحد أهم مصادر تلوث كل منها، وذلك كما يلي :

2-1 الصناعة وتلوث الهواء

يشكل تلوث الهواء أحضر التهديدات البيئية لسكان الأرض لعدم استغناء الأحياء عنه، ولأن الهواء أكثر تعرضاً للملوثات، بات من الضوري التعرف على مسببات تلوثه وهذا من أجل الحد منها أو تقليلها على الأقل.

ولقد عرف المشرع الجزائري تلوث الهواء بأنه "إدخال أي مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزيئات سائلة أو صلبة، من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي".⁹

ولقد دفع النشاط الصناعي المكثف الحالي إلى الهواء بكميات هائلة من الملوثات كأول وثاني أكسيد الكربون، وأكسيد التتروجين ومتعدد أنواع الجسيمات والغبار والأدخنة، التي تزيد يوماً بعد يوم بشكل كارثي قد يؤدي إلى الاختناق، حيث يشتغل تلوث الهواء خاصة في المدن الكبرى تبعاً للاستعمال المكثف للوقود الأحفوري والذي تعتمد عليه الصناعة بشكل كبير، حيث تتركز في المدن المصافي ومعامل الإسمنت ومحطات توليد الكهرباء والصناعات الكيميائية والبتروكييمائية ومقالع الحجارة... إلخ ويتميز الهواء الناجم عن ذلك باحتوائه على كمية من ثاني أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت. وهذه الأكسيد هي الأكثر ضرراً على أنفسحة الكائنات الحية.

وتتشكل "إمدادات الطاقة والأنشطة المتعلقة بالزراعة معاً حوالي 57% من إجمالي الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة. كما يعتبر النشاط الصناعي والنقل مصدرين رئيسيين للانبعاثات بنسبة 19% و13% على التوالي. أما النفايات ومياه الصرف والمبانى السكنية والتجارية فتشكلان معاً حوالي 13%".¹⁰ ولعل أكثر الوحدات الصناعية تلوثاً للهواء في الجزائر هي مصانع الإسمنت.

تشكل مصانع الإسمنت مصادر كبيرة للتلوث بما تنشره من غبار وبما تنتفذه من غازات للاحترق المنبعثة من أفرانها الكلسية. إن التلوث البيئي الكبير الذي يحدثه مصنع الإسمنت المتواجد بمحجر السود دائرة عزابة ولاية سكيكدة يشكل أعلى درجة، حيث إن هذا المصنع ينفث في الساعة الواحدة ما بين 3 إلى 5طنان من الغبار في الهواء.¹¹

دور الإدارة البيئية في تحقيق تنمية صناعية مستدامة**2- الصناعة وتلوث المياه**

يمثل الماء ضرورة من ضروريات الحياة. ولقد أصبحت مشكلة تلوث المياه من المشاكل المعقدة في الآونة الأخيرة وذلك بسبب احتواء المياه على العديد من المركبات التي تخرجها عن الخصائص والمواصفات المنوط بها للاستخدامات المختلفة. وتعد الصناعة من بين أهم مصادر تلوث المياه، فغالباً ما تصب منتجات الصرف الصناعي في شبكة الصرف الصحي فترتاد مياهها تلوثاً بالماء الكيميائي من صرف المصانع المختلفة، وكذلك كثيراً ما تصب فيها مياه غسيل وتشحيم السيارات بما تحتويه من زيوت معدنية.

ففي سنة 2006 قامت شركة هولندية بإغراق 500 طن من النفايات السامة في 16 موقعًا في أبیدجان، أحدثت تلويناً لمياه الشرب والتربة ومصائد الأسماك في المدينة، وقتل 10 أشخاص على الأقل، وتضرر من النفايات السامة أكثر من 100,000 شخص.¹²

لا يشمل تلوث المياه في الجزائر مستوى الأحواض فحسب، بل إن خطره يشمل أيضاً مياه الوديان، والبحر على النحو الآتي:

2-1 تلوث الوديان

لقد سجلت حالات خطيرة من هذا النوع من التلوث عبر مختلف ولايات الوطن على سبيل المثال الوضعية المتدهورة التي آل إليها حوض "سيبوس".^{*} فال رغم من أهميته إلا أنه توجد الكثير من الأخطار تهدده، حيث يتعرض يومياً لعدة ملوثات صناعية وحضرية يستقبلها من كل المدن والمصانع الواقعة على ضفافه. وحسب بعض الدراسات العلمية، فإن نسبة تلك الملوثات بلغت 4,5 مليون متر مكعب، منها 3 ملايين متر مكعب عبارة عن زيوت صناعية مستعملة.¹³

2-2 تلوث مياه البحر

توجد مصادر عديدة تتسبب في تلوث مياه البحر، تتمثل أهمها فيما يلي :

2-2-1 التلوث النفطي

تواجه الجزائر مخاطر التلوث عبر ناقلات النفط، وصنفت الجزائر من قبل البنك العالمي، من بين الدول الإفريقية، التي تسجل أعلى المستويات، وخاصة من قبل ناقلات النفط والغاز، التي تمر بمقرية من السواحل الجزائرية، بمتوسط 100 ناقلة يومياً، من مجموع ما بين 250 إلى 300 ناقلة تأخذ مسار البحر الأبيض المتوسط.¹⁴

2-2-2 التلوث بالأكسدة الكيميائية الحيوية في المياه البحرية

تعد الجزائر ومصر أكبر دولتين مؤثرتين في هذا المجال من بين جميع بلدان المتوسط بما فيها الدول العربية في جنوب المتوسط. وقد قدر تفريغ نسبة الأكسدة الكيميائية الحيوية من مصادر صناعية في الجزائر في كل من وهران، روبية - رغایة، الغزوات، الجزائر، مستغانم، بجاية، عنابة، سكيكدة بكمية 113,600 طن سنوياً. ويساوي ذلك حوالي 28% من جملة هذا التفريغ الصناعي في المتوسط.¹⁵

2-2-3 تلوث الشواطئ

من أخطر أنواع التلوث البيئي الذي تعرفه الجزائر تلوث العديد من شواطئها بسبب تدفق النفايات الصناعية ومياه المجاري فيها. وتسبب هذا التلوث في إصابة المئات من الأشخاص بأمراض عدّة كالتهاب العيون والإسهال والتهابات جلدية مختلفة، مما دفع السلطات إلى إغلاق العديد من الشواطئ، ويعود تلوث مياه البحر في الجزائر بسبب اختلاطها بمياه المجاري التي تصب فيها بدون تصفيتها نظراً لتعطل محطات التصفية.¹⁶

دور الإدارة البيئية في تحقيق تنمية صناعية مستدامة**2-3 الصناعة وتلوث التربية**

تنجم النفايات الخطرة من الصناعات الكيماوية، حيث تشكل النفايات السامة والمشعة خطورة كبيرة على الإنسان والحيوان والكائنات الحية، فقد أسممت الشركات المتعددة الجنسيات في تدمير البيئة عن طريق أنشطتها التي تجاوزت الحدود الوطنية، فقد قامت الدول الصناعية بتصدير نفاياتها إلى الدول الإفريقية، سواء لغرض التخلص النهائي منها أو لإعادة تدويرها.

فعلى سبيل المثال، "نجحت إحدى الشركات الغربية، وهي شركة "سيسكو" SYSCO، في الحصول على موافقة مكتوبة من حكومة دولة بنين لنقل خمسة ملايين طن سنويًا من النفايات الخطرة إلى بنين مقابل حصول الحكومة على دولارين ونصف دولار فقط للطن الواحد، في حين تدفع الشركات الصناعية الأوروبية التي تتولى عن أنشطتها هذه النفايات ألف دولار لشركة "سيسكو" لقاء التخلص من طن واحد".¹⁷

ولقد قدرت جهات أوروبية مختصة النفايات الصناعية السامة في الجزائر بحوالي 3 ملايين طن، حيث يصل إنتاج النفايات الخاصة إلى حوالي 325 طن سنويًا. وقدرت الهيئة الوطنية لمسح الأراضي الخاصة بالنفايات إلى إحصاء أكثر من 1,1 مليون طن من النفايات في المناطق الشرقية، وأكثر من 378 طن في المناطق الوسطى، وأكثر من 500 ألف طن في المناطق الغربية، في وقت لا تزال كميات من الأمiant، والمواد الصيدلانية، والأدوية الفاسدة والمبيدات الفاسدة مكدسة، وهناك عدة مواد سامة وصناعية حساسة، مخزنة ومكدسة في الجزائر، من بينها نفايات أحياض السيانور، حيث يتواجد 272 طن، ويتم إنتاج كميات تقدر بحوالي 22 طن سنويًا، من هذه النفايات، يضاف إليه نفايات الرئيق، إذ تم إحصاء مليون طن من المادة الحساسة المكدسة، مقابل إنتاج إضافي بحوالي 25 ألف طن سنويًا.¹⁸

أما بالنسبة لمادة الأمiant، فإن الكميات المكدسة، تتجاوز 30 ألف طن، وقد تم إحصاء كميات على مستوى وحدات الإسمنت بالعاصمة ومفتاح و斯基كدة، إلى جانب نفايات الزيوت الصناعية، والأسكاريل الناجمة عن المركبات، والآلات الكهربائية المقدرة بكمية 3000 طن، وكذلك 12 ألف طن من المواد الصيدلانية والأدوية الفاسدة.¹⁹

ويجب على السلطات الجزائرية أن تقوم بتفعيل القوانين على أرض الواقع بهدف الحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

المحور الثاني : الإدارة البيئية نحو تنمية صناعية مستدامة

تعتبر الإدارة البيئية أداة فعالة لتحقيق تنمية صناعية مستدامة، وهذا ما سيتم معالجته من خلال العناصر أدناه :

أولاً : ماهية التنمية الصناعية المستدامة

لقد كان للصناعة التأثير البالغ على البيئة، الأمر الذي استدعي التوجه لتنمية صناعية مستدامة تراعي العناصر البيئية من خلال نشاطاتها.

1. تعريف التنمية الصناعية المستدامة

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه " اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، ويعني في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية ". وبتعبير أبسط، فإن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعياً.²⁰

وعليه، فإن تحقيق اقتصاد أخضر لا يتحقق إلا باستدامة جميع القطاعات المكونة له، والتي من بينها القطاع الصناعي الذي من شأنه " التحول إلى أنماط إنتاج مستدامة وذلك من خلال جعل عمليات ومنتجات وخدمات وسلال توريد المؤسسات الصناعية أكثر استدامة. الأمر الذي يستدعي القيام باستثمارات تقضي إلى تحفيض انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد ومنع خسارة التنوع الإحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية ".²¹

دور الإدارة البيئية في تحقيق تنمية صناعية مستدامة**2. أهداف التنمية الصناعية المستدامة**

تتمثل أهم أهداف التنمية المستدامة في النقاط أدناه :

2-1 تعزيز الطاقة النظيفة المتتجدة للأغراض الإنتاجية والتطبيقات الصناعية

من الصعب تخيل إعادة هيكلة قطاع الصناعة من دون التحول من البترول والفحم والغاز الطبيعي إلى طاقة الرياح والخلايا الشمسية والحرارة الجوفية والتي تعتبر مصادر للطاقة المتتجدة كونها قابلة للاستغلال المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاد منبعها.

فالطاقة المتتجدة هي " تلك التي يتم الحصول عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري ".²² وكذلك تعني الطاقة المتتجدة " الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والميدروجين من المستخرج من المصادر المتتجدة ".²³

يعتبر استعمال الطاقة الكهرومائية الصغيرة لأغراض إنتاجية مثل ماحدث في إحدى المصانع الرئيسية لشركة مامبيلا للمشروعات بكارارا في نيجيريا والتي تضم 6000 مزارع متعاقد من صغار المالك، حيث أقامت اليونيدو ومركز مابجاو الدولي لمحطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة في أوت 2013 محطة بقدرة تشغيلية تبلغ 400 كيلوواط توفر إمدادات كهرباء نظيفة لكل من مصنع الشاي والمجتمعات المحلية، وهذا بدعم من حكومة ولاية ترابة وبتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولم تقتصر المحطة على مساعدة مصنع الشاي في توسيع إنتاجه وتحقيق ربح للمرة الأولى منذ عقدين تقريباً، بل خضت من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال التحول من وقود дизيل والوقود الخشبي إلى الطاقة الكهربائية المتتجدة.²⁴

2-2 تصميم المنتجات بحيث يسهل تفككيها وإعادة تدويرها

تعرف عملية إعادة التدوير على أنها " عملية إعادة تصنيع واستخدام المخلفات، سواء المنزلية أو الصناعية أو الزراعية وذلك لتقليل تأثير هذه المخلفات وتراكمها على البيئة، وتم هذه العملية عن طريق تصنيف وفصل المخلفات على أساس المواد الخام الموجودة بها ثم إعادة تصنيع كل مادة على حدة ".²⁵

2-3 استعمال آلية الإنتاج الأنظف

وتعرف آلية الإنتاج الأنظف بأنها " التطوير المستمر للعمليات الصناعية والمنتجات والخدمات، بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع، وخفض كمية المخلفات المتولدة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة ".²⁶

وتحدف تقنية الإنتاج الأنظف بالنسبة للعمليات الصناعية إلى تحقيق ما يلي:

- الحفاظ على المواد الخام والطاقة.

- استبعاد استخدام المواد الخام السامة.

- خفض كمية الانبعاث والمخلفات الناجمة عن الصناعات.

- تقليل الآثار الضارة خلال دورة الإنتاج الأنظف، بدء من استخدام هذه الآلية للحفاظ على المواد الخام، وانتهاء بالتخلص مما لا يصلح إعادة استخدامه وتدويره من المخلفات.

- مراعاة الاعتبارات البيئية عند تصميم وتشغيل وتنفيذ خطط الإنتاج.

فاستراتيجية الإنتاج الأنظف تمتد من خفض استهلاك الموارد البيئية خفضاً جذرياً ملمساً، إلى تحجب استخدام موارد خطيرة عالية السمية أو ضارة بالبيئة، ورفع كفاءة تصميم المنتجات وطرق إنتاجها لتحقيق هذين المدرين، ثم الحد من الانبعاث

دور الإدارة البيئية في تحقيق تمية صناعية مستدامة

والتصريفات والمخلفات والنفايات أثناء عملية الإنتاج والاستخدام، وتدوير المخلفات، حتى تصل إلى حد النظر في منظومة القيم والظروف الاجتماعية التي تنشأ عنها الطلب الاجتماعي على المنتجات والخدمات ومحاولة تعديلها للإقلال من الاستهلاك الظري المهدى للمواد والضرار بالبيئة.²⁸

وهناك طريقة أخرى لخفض المخلفات وهو تجميع المصانع تصنيفًا بحيث تستخدم مخلفات إحدى العمليات كمادة خام لعملية أخرى. وقد كانت شركة إن إي سي اليابانية للإلكترونيات من أول الشركات متعددة الجنسيات التي أخذت بهذا المدخل لمصانع منتجاتها المختلفة. الواقع أن التجمعات الصناعية أصبحت تصمم من جانب الشركات والحكومات لتجميع المصانع التي لديها مخلفات إنتاج يمكن استخدامها. ففي الصناعة كما هو الحال في الطبيعة تصبح مخلفات أحد المصانع وسيلة البقاء لمصنع آخر.²⁹

ومن هذا المنطلق، بدأت كل دول العالم الاهتمام بالإدارة البيئية، بوصفها الوسيلة المناسبة لتصحيح أوضاع الصناعة.

ثانياً : دور الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية

سيتم التعرف على الإدارة البيئية من خلال تعريفها وأهميتها في الهيكل التنظيمي وذكر ميزاتها وكذا مهام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية وأخيراً تناول الأدوات المستخدمة في الإدارة البيئية وذلك على النحو الآتي :

1. تعريف وأهمية اعتماد الإدارة البيئية في الهيكل التنظيمي

توجد عدة تعاريف للإدارة البيئية سيتم إيراد أهمها مع تبيان أهمية اعتماد الإدارة البيئية في الهيكل التنظيمي كما يلى :

1-1 تعريف الإدارة البيئية

الإدارة البيئية هي عبارة عن " "المجهود المنظمة التي تقوم بها المنظمات للاقتراب من تحقيق الأغراض البيئية بوصفها جزءاً أساسياً من سياساتها، كما أنها تعنى بالتعديلات المطلوبة في نظم المنشآت والمنظمات المختلفة، بحيث يكون الاهتمام بالبيئة مجالاً مؤثراً وفعلاً فيها، ويبدو ذلك جلياً في الهيكل الوظيفي للمنشآت من حيث المسؤوليات والمهام وتنفيذ الخطط والمراجعة للخطط البيئية، بهدف تحسين أداء المنشأة وخفض آثارها البيئية أو منها تماماً".³⁰

أما المنظمة الدولية للمعايير، فقد عرفت نظام الإدارة على أنه " "جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقاتها ومراجعتها والحفاظ عليها".³¹

أما من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث تنظر إلى منظومة الإدارة البيئية على أنها " "ذلك الهيكل المتضمن مجموعة من العمليات والإجراءات المتفقة مع الأهداف البيئية للمنظمة والذي يمتلك مسؤوليات مهمة في تكوين المنظمة".³²

1-2 أهمية اعتماد الإدارة البيئية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصناعية

من خلال التعريف السابقة، تظهر جلياً أهمية اعتماد الإدارة البيئية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصناعية، والمتمثلة في الآتي:³³

- تكون متابعة مصدر التلوث وحماية نوعية البيئة في المؤسسة الصناعية من مهام سلطة واحدة ومعينة، حيث تعد الكيان المؤسسي المعنى بالقضايا البيئية للمؤسسة والذي تكون على ذلك كل تعاملات السلطة التنفيذية معه، ومنه تحديد المسؤوليات في حالة التقصير.

- تحديد وفرات في التكاليف الرأسمالية وتكاليف تشغيل وحدات المعالجة.

- القدرة على إجراء دراسات للتحكم في التلوث مع تحقيق هدف الربحية للمؤسسة الصناعية.

دور الإدارة البيئية في تحقيق تمية صناعية مستدامة

- القدرة على إشراك الكفاءات الخارجية المتخصصة في تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف.
- وضع الإرشادات الخاصة بالنظافة العامة وحماية البيئة الداخلية.
- رصد نوعية البيئة في المؤسسة على نحو أفضل.

2. ميزات ومهام الإدارة البيئية

يمكن تناول كل من ميزات ومهام الإدارة البيئية على النحو الآتي :

2-1 ميزات نظام الإدارة البيئية

يعتبر نظام الإدارة البيئية من الأنظمة الفعالة لتصحيح أوضاع الصناعة وهذا نظراً لما يمتلكه من ميزات تمثل في الآتي :³⁴

- من أكثر الأنظمة الإدارية فاعلية في تحقيق أداء بيئي متميز، يسمح للمؤسسة بمراجعة النشاطات التي تقوم بها، والتي لها تأثير في البيئة والعمل على توفيق أوضاعها بما يتناسب والمتطلبات القياسية.
- يساعد المؤسسة في تحسين كفاءة الأداء البيئي ذاتياً من خلال التعاون مع الجهات المعنية بالشأن البيئي.
- يتضمن تحديد الهيكل التنظيمي والمسؤوليات والإجراءات والموارد الازمة لتحقيق السياسة البيئية المرحومة.
- يتطلب الحصول على نظام الجودة وشهادات الموصفات القياسية البيئية ISO14000 كمؤشر على مدى الاهتمام بنشاطات حماية البيئة على المستويين المحلي والدولي.
- يؤدي من خلال تطبيقه إلى توحيد المصطلحات والمفاهيم المتداولة عند إجراء المقارنات في مجال الحفاظ على البيئة.

2-2 مهام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية

يمكن إجمال مهام الإدارة البيئية فيما يلي :³⁵

- مراجعة الأوضاع البيئية الحالية والإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الجديدة لمعالجة والحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية وتحقيق الالتزام بالتشريعات والتنظيمات البيئية.
- تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خدمة شاملة للإنتاج الأنظف، وإدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث بإجراءات قليلة أو عديمة التكلفة داخل المؤسسة، وتشجيع استخدام المواد غير المسيبة للتلوث، وإدخال تعديلات على المعدات وعلى تصميم المنتوج للحد من ابعاد الملوثات.
- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقدم حواجز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.
- تعزيز المشاركة المحلية والإعلامية.
- تبحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين جودة الحياة.
- تبحث عن تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكيلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل.

3. الأدوات المستخدمة في تطبيق نظم الإدارة البيئية

تمثل الأدوات المستخدمة في تطبيق نظام الإدارة البيئية في الآتي :³⁶

3-1 التشريعات والتنظيمات

هي عبارة عما تصدره السلطات العمومية من تشريعات وتنظيمات ملزمة للمؤسسات والأفراد جميعهم في المجتمع في أثناء قيامهم بالعمليات الإنتاجية والصناعية والزراعية المختلفة، فضلاً عن السياسات واللوائح المنظمة للعمل عند إنشاء المشروعات

دور الإدارة البيئية في تحقيق تمية صناعية مستدامة

الصناعية وما شابهها أو إدارتها، تقوم الجهات الحكومية من مارسة صلاحياتها في إطار تلك التشريعات بفرض العقوبات وإيقاف العمل في تلك المنشآت المخالفة بشروط الترخيص للنظم والمعايير البيئية.

3-2 مجموعات الضغط

عبارة عن الهيئات والمؤسسات والجمعيات التي تعنى بحماية البيئة والحفاظ عليها، وتسعى في تقليل الدعم الفني والمالي للمشروعات والبرامج الصناعية والزراعية والتنموية التي تلتزم بالتشريعات واللوائح والاتجاهات الحديثة في المحافظة على البيئة، فضلاً عن ضغوط المجتمع والضغوط الأدبية والاجتماعية، من خلال علاقة الإنسان بالبيئة، كما تسعى إلى زيادة الوعي بالآثار البيئية السيئة على صحة الإنسان في حالة عدم اهتمامه بحماية البيئة.

3-3 معاير الجودة والتنافسية

وهذه المعاير هي المعاير البيئية التي تلتزم بها المؤسسات المختلفة، فضلاً عن مفاهيم الجودة الحديثة التي تؤدي دوراً كبيراً في المنافسة بين المؤسسات والهيئات المنتجة ومدى مراعاتها للشروط البيئية.

3-4 التمويل

يقصد به ما تسعى إليه أغلب الشركات المنتجة في استهلاك الطاقة النظيفة، بعيداً عن التلوث البيئي، الأمر الذي يؤدي إلى توفير في تكاليف العملية الإنتاجية وفي زيادة الفرص التسويقية، لذا أعطت الجهات الممولة عناية واهتمامًا قبل دراسة تمويل المشروعات من خلال تحفيض الالتزامات البيئية، حتى لا يؤدي إلى ارتفاع التكلفة وصعوبة في استرداد الأموال مرة أخرى.

الخاتمة

من خلال ما سبق، يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصّل إليها فيما يلي :

- لقد أدى التفاعل غير الجيد بين العنصر المستحدث للبيئة والمتمثل في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية مع العنصر الطبيعي والذي يشمل الماء والمواد والتربة والبحار والمحيطات والنباتات والحيوانات إلى إحداث مشكلات بيئية خطيرة.

- يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي أدت إلى ظهور مشكلات بيئية تحدّد كوكب الأرض، حيث يشكل التلوث أبرز هذه المشكلات، الأمر الذي استدعي اتخاذ كل التدابير التي من شأنها تصحيح الوضع البيئي الحالي وجعل الصناعة أكثر استدامة.

- تعتمد التنمية الصناعية المستدامة على إحداث توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية والمتمثلة في البعد الاقتصادي من خلال تحقيق عوائد مالية ورفع نسبة الاستثمارات وزيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة وزيادة حجم الإنتاج ... إلخ. وبعد الاجتماعي الذي يسعى إلى الوصول لإرضاء الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة من خلال إرساء وتطبيق قيم العدالة والمساواة والمشاركة وغيرها من القيم الأخلاقية. وأما بعد البيئي فيهدف إلى جعل الصناعة متوافقة مع البيئة أي عدم الإخلال بالظام البيئي.

- نظام الإدارة البيئية يجعل المؤسسة أكثر كفاءة فمن خلاله يتم التخلص من مشكلة إهدار المواد الخام والطاقة والمياه، وكذلك منع ضياع الوقت، مما يؤدي إلى انخفاض الأعباء المالية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق استدامة بيئية.

- يهدف نظام الإدارة البيئية إلى إدخال تكنولوجيات غير ملوثة للبيئة التي تعمل على تطوير نظم الإنتاج والتشغيل، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج المتفافق مع البيئة.

دور الإدارة البيئية في تحقيق تمية صناعية مستدامة

- يعود نظام الإدارة البيئية بالنفع على العاملين، حيث يقلل من نسبة الإصابة بالأمراض الناجمة عن تلوث بيئة العمل الداخلية والخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيض تكاليف العلاج.
- يؤدي نظام الإدارة البيئية إلى إكساب المؤسسة مزايا تنافسية، وتحسين صورتها لكل الأطراف المعاملة معها.
- يجب تفهم العاملين بالمؤسسات المختلفة لنظام الإدارة البيئية والقيام بتطبيقه كل في اختصاصه وإعداد تقارير دورية عن نتائج ذلك التطبيق.

المواضيع والمراجع

¹ أحمد بن سعود السيابي، البيئة في الإسلام، المؤتمر العام الخامس عشر لأكاديمية آل البيت الملكية، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي عمان-الأردن، سبتمبر 2010، ص ص: 27-29.

² نفس المرجع أعلاه، ص ص: 27-29.

³ محمد علي سيد امبالي، الاقتصاد والبيئة : مدخل بيئي ، المكتبة الأكاديمية، الاسكندرية/ مصر، الطبعة الأولى، 1998، ص : 65.

⁴ المادة 4 من القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 43، المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003، ص : 10.

⁵ محمد سيد امبالي، مرجع سبق ذكره، 1998، ص ص : 17-18.

⁶ محمود عبد المولى، البيئة والتلوث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/ مصر، 2005، ص : 11.

⁷ أحمد بن سعود السيابي، مرجع سبق ذكره ، سبتمبر 2010، ص ص: 27-29.

⁸ نصر الله سناء، الحماية القانونية للبيئة من التلوث في ضوء القانون الدولي الإنساني، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار-عنابة-، 2010-2011، ص : 30.

⁹ المادة 4 من القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003، مرجع سبق ذكره ، ص : 10.

¹⁰ مكتب العمل الدولي جنيف، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، البند الخامس من جدول الأعمال، الدورة 102، جنيف، 2013، ص : 11.

¹¹ عبد النور ناجي، تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر: مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة/الجزائر، 2008-2009، ص ص : 89-90.

*يقع حوض سيبوس في المنطقة الشمالية الشرقية للجزائر ويتبعد على مساحة تقدر بـ 6471 كم²، ويمتد على مسافة 240 كلم، حيث يضم 68 بلدية لإقليم سبع ولايات هي، عنابة، الطارف، سكيكدة، قسنطينة، أم البواقي، قالمة، سوق أهراس. وتعتبر مياهه مصدرا أساسيا للحياة في المنطقة فهو بمثابة ثروة دائمة للتنمية الفلاحية المستدامة.

¹² الحسين شكرياني، "نحو حوكمة بيئية عالمية"، رؤى استراتيجية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض المملكة المغربية، أكتوبر 2014، ص: 50.

¹³ عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، 2008-2009، ص ص: 90-91.

¹⁴ محمد السعيد بوقارب، كيف يمكن للجزائر أن تقوم بقفزة نوعية من دولة نامية إلى دولة عصرية في ظرف 5 سنوات، دار العبرة، حسين داي - الجزائر، 2010، ص : 387.

دور الإدارة البيئية في تحقيق تنمية صناعية مستدامة

¹⁵ مصطفى كمال طلبة ونجيب صعب، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية حول تغير المناخ: أثر تغير المناخ على البلدان العربية، ص : 84.

¹⁶ عبد النور ناجي ، مرجع سبق ذكره، 2008-2009، ص : 91.

¹⁷ نصر الله سناء، مرجع سبق ذكره، 2010 - 2011 ، ص : 30.

¹⁸ محمد السعيد بوقابس، مرجع سبق ذكره، 2010، ص : 387.

¹⁹ نفس المرجع أعلاه، ص : 388.

²⁰ مكتب العمل الدولي جنيف، مرجع سبق ذكره ، 2013، ص : 35.

²¹ نفس المرجع أعلاه.(يتصرف)

²² محمد طالبي ومحمد ساحل، "أهمية الطاقة المتعددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة" عرض بمجرة ألمانيا" ، مجلة الباحث، عدد 06، 2008، ص : 203 .

²³نفس المرجع أعلاه، ص : 203 .

²⁴ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" ، التقرير السنوي 2015 ، فيينا، 2016 ، ص : 71 .

²⁵ فتحية محمد الحسن، مشكلات البيئة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص : 337.

²⁶ زكريا طاحون، مرجع سبق ذكره، 2005، ص : 98 .

²⁷ نفس المرجع أعلاه، ص : 98 .

²⁸نفس المرجع أعلاه، ص ص : 312-313 .

²⁹ رونالد ستيدهام، ترجمة علاء الخضري، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص : 146-149.

³⁰ عدنان غانم ومطانيوس مخول، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد الثاني، 2009، ص : 35 .

³¹ عبد الله حكمت النقار، نجم العزاوي، إدارة البيئة، نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000 ، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2007، ص : 122 .

³² نفس المرجع أعلاه، ص : 122 .

³³ لطيفة بريني، دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية دراسة حالة EN.I.CA.BISKRA شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2007، ص: 63.

³⁴ عدنان غانم ومطانيوس مخول، مرجع سبق ذكره، 2009، ص : 37.

³⁵ شراف براهيمي وفاتح مجاهدي، الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية الإشارة إلى حالتي مؤسستي SONY و IBM ، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة شلف، 2010 ،ص ص : 3-4 .

³⁶ عدنان غانم ومطانيوس مخول، مرجع سبق ذكره، 2009، ص : 36.